محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب بالمجتمع المغربي: دراسة سوسيولوجية

د. حمزة البوحياوي
دكتوراه في علم الاجتماع
المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة
المغرب

ملخص:

ابتغت الدراسة التعرف على محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب وجهات نظر المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب، وتحديد قدرة هؤلاء المشرفين على الحد من هذه المحددات. وقد حدد نوع الدراسة في الدراسة الوصفية / التحليلية. وكان منهجها المسح الاجتماعي الشامل، بحيث تم إجراءها بداية سنة 2024، وجمع البيانات من 22 مشرفا اجتماعيا في مراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب.

توصلت الدراسة إلى أن هناك محددات متنوعة ومتفاعلة تدفع الشباب إلى العود إلى الفعل الإجرامي منها: المحددات النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية. وبينت أن المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب لديهم قدرة متوسطة على الحد من هذه المحددات.

لذلك، تمت الدعوة إلى مضاعفة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة لمساعدة الشباب المفرج عنهم من حسن التفاعل مع المجتمع مرة أخرى وعدم العود إلى الفعل الإجرامي، وفتح أفاق جديدة للبحث في نفس الموضوع.

الكلمات المفاتيح: الفعل الإجرامي، العود للفعل الإجرامي، المشرفين الاجتماعيين، مراكز الإصلاح والتهذيب.

Abstract:

The study aimed to identify the determinants for recidivism among youth, according to the viewpoints of social supervisors in reform and correction centers in Morocco, and to determine the ability of these supervisors to reduce these motives. The type of study was determined in the descriptive / analytical study. Its method was the comprehensive social survey, which was conducted in the first months of the year 2022, and data were collected from 22 social supervisors in reform and education centers in Morocco.

The study concluded that there are various and interacting determinants that push youth to return to criminal action, including: psychological, economic, social, legal and legislative determinants. It showed that the social supervisors in reform and correction centers in Morocco have a medium ability to reduce these determinants.

Therefore, it was called to redouble interest in after-care services to help the released youth to interact positivily with society again and not to return to the criminal action, and to open new horizons for research on the same subject.

Keywords: Criminal action, Recidivism, Social Supervisors, Reform and Correctional Centers.

على سبيل التمهيد:

كغيره من المشكلات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، للفعل الإجرامي نفس خصائص المشكلات، ومنها: أنه متعدد ومتداخل ويرجع إلى محددات عديدة متفاعلة وتؤدي إلى نتائج شتى ...أيضا الفعل الإجرامي مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى، نفس خصائص الظواهر ومنها أنه نسبي وتاريخي وحتمي ...، فلا يكاد يخلو منه أي مجتمع إنساني، وهو يتنوع من حيث طبيعته وأشكاله وأنواعه والأساليب المستخدمة في تنفيذه، ويختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر. (Piquero ALEX. 2007)

تعتبر الأفعال الإجرامية والعودة مرة أخرى لها بشكل عام أحد الهموم التي تعاني منها كل المجتمعات بلا استثناء. وتتباين المحددات وراء ارتكاب الأفعال الإجرامية وتكرارها، فهي كثيرة ومتداخلة ومتفاعلة ومتشعبة ولا يمكن حصرها في محدد واحد أو عدد من المحددات. وتؤدي هذه المحددات في النهاية إلى هذا الفعل غير السوي الذي يقوم فيه شاب أو جماعة بالاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، فالأمر يتطلب وضع حل لانتشار هذه الجرائم لمنع أثارها السلبية؛ حيث يؤدي إلى افتقار الشعور بالأمن نتيجة للقلق المرتبط باحتمال فقدان الأمان والممتلكات. (Nagin DANIEL. 1991)

كما يعتبر (Pamela DAVIES. 2007) أن التفاوت في الطبقات الاجتماعية، ينشئ الحقد والضغينة من قبل فئات المجتمع الفقيرة؛ فالفقراء ينظرون إلى الأغنياء بشيء من الحسد، وبهذا ينشئ لديهم إحساس بضرورة الوصول إلى ما يتمتعون به من ثراء، وبهذا تكون هذه الطبقة الفقيرة مهيأة لأن تحاول أن تصل إلى ما وصوله سواء بشكل مشروع أو بغيره، وأن عدم قيامهم بالطرق المشروعة للوصول إلى هذه الطبقة، يجعلهم مهيئين سيكولوجيا لأجل القيام بأعمال غير مشروعة للحصول على ذلك، مما يضطرهم إلى القيام بارتكاب الفعل الإجرامي وتكراره أيضا.

ويراد بالعود للفعل الإجرامي تكراره، على أن يكون قد اقترف فعلا إجراميا سابقا أو كان لديه سابقة بذلك، ويمكن أن يكرر الفاعل الفعل الإجرامي نفسه وبهذا يسمى العود الخاص، ويسمى أيضا العود العام والذي يمثل ارتكاب جريمة أخرى بخلاف الأولى، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة. كما وأن تكرار الفعل الإجرامي مرده للكثير من المحددات، والتي قد تكون محددات نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى قانونية وتشريعية.

وهذه الدراسة تأتي بشكل دقيق لأجل التعرف على موضوع " محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب بالمجتمع المغربي"، مع تقديم مجموعة من المقترحات السوسيولوجية التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه المحددات.

إشكالية الدراسة:

تتضح إشكالية هذه الدراسة من خلال نتائج دراسة (Schubert CAROL. 2018) التي أشارت إلى أن نسبة العود إلى الفعل الإجرامي في مراكز الإصلاح والتهذيب بالدول العربية، وصلت إلى أكثر من (40 %) كما تعززت أيضا من خلال نتائج دراسة (Wolfgang MARVIN. 2020) التي أشارت إلى أن نسبة العود إلى الفعل الإجرامي لدى نزلاء المؤسسات العقابية في كل من الأردن ومصر وتونس قد بلغت في هذه الدول مجتمعة (25%) وأن (57%) من النزلاء لديهم اتجاهات إيجابية نحو العود إلى الفعل الإجرامي بعد الإفراج عنهم سنة 2019. وبالنسبة للمغرب، كشفت دراسة ميدانية أنجزتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (2019) أن (42%) من النزلاء ارتكبوا نفس الفعل الإجرامي مرتين. وأوضحت الدراسة أن حالات العود ترتفع في المستويات العمرية بين 25 و29 سنة، وتصل إلى (88%) بالنسبة للنزلاء الذكور.

وانطلاقا من توصية (Lattimore PAMELA. 2004) التي نصت على ضرورة إعداد دراسات معينة مرتبطة بالفعل الإجرامي، تأتي هذه الدراسة لأجل التعرف على محددات ارتكابه والعود بتكراره. والدراسة الحالية تؤكد على أن التعرف على محددات

الفعل الإجرامي والعودة إليه خطوة رئيسة وهامة؛ إذ إن التعرف على مكامن هذه المحددات يعد الخطوة الأولى في مواجهته أو مكافحته. كما تحاول الدراسة أن تقدم مقاربة سوسيوحقوقية في دراستها لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب.

هذا ويعتبر الشباب العائدين لارتكاب الفعل الإجرامي في وضعية الحاجة للكثير من الاحتياجات لأجل الحد من أفعالهم غير المقبولة مجتمعيا، وهذه الجوانب قد تمس جوانب الحياة المختلفة، وهذه الفئة بحاجة ماسة لمن يساعدها لأجل حل المشكلات التي تواجهها، وهذا من المؤمل أن يقوم به المشرفين الاجتماعيين بمراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب. ويمكن طرح إشكالية الدراسة الحالية من خلال الأسئلة التالية:

1-ما أبرز محددات العود للفعل الإجرامي حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب ؟

2-ما قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من محددات العود إلى الفعل الإجرامي؟

فرضيات الدراسة:

أولا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير النوع (ذكر، أنثى).

ثانيا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير العمر أو السن.

ثالثا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير مكان العمل.

رابعا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير عدد سنوات العمل أو التجربة.

أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1-الوقوف عند أبرز محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب.

2-رصد مستوى قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تصبو إلى معرفة محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب، وكيف يمكن تفاديها أو مكافحتها. كما وتبرز أهمية الدراسة في ما يلي:

–الأهمية العلمية : تتجسد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء حول موضوع الدراسة الحالي، وكما أنه وعلى –حد علم الباحث – هناك قلة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لدى المؤسسات الجامعية بالمغرب. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإغناء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة، لكونها يمكن أن تساهم في:

1– فتح المجال أمام دراسات أمبريقية أخرى تتناول متغيرات أخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة.

2– تعظيم وزيادة الوعي بأهمية محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب، ومحاولة مكافحتها.

–الأهمية المهنية:

يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة الفئات الآتية:

–**المشرفون الاجتماعيون في مراكز الإصلاح والتهذيب** : يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لأجل التعرف على محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب، الأمر الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في وضع حلول لها، سواء علي مستوى الوقاية أو العلاج.

–**الفاعلين المؤسساتيين** : يمكنهم وضع وسياسات وبرامج للتغلب على محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ومكافحتها.

حدود الدراسة:

المكانية: مراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب.

الزمانية: سنة 2024.

البشرية: جميع المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب.

التعريفات الإجرائية:

الفعل الإجرامي: هو فعل غير سوي ومخالف للقانون، وتكون العقوبة المقدرة حسب الفعل الإجرامي المقترف.

العود للفعل الإجرامي: القيام بتكرار ارتكاب فعل إجرامي، سواء أكان مشابها للسابق أو مختلفا.

مراكز الإصلاح والتهذيب: هي المؤسسات التي تستهدف النزلاء بإعادة تأهيلهم اجتماعيا ونفسيا ومهنيا. وهي المؤسسات السجنية من الصنف الثالث بالمغرب، بموجب قرار لرئيس الحكومة رقم 3.30.13 صادر في 20 من ذي الحجة 1435 (15 أكتوبر 2014) بتصنيف المؤسسات السجنية. المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6312 الصادرة بتاريخ 4 صفر 1436 (27 نونبر 2014).

المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب: وهم المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب بالمغرب خلال سنة 2024، القائمين على تعديل فعل النزلاء في مراكز الإصلاح والتهذيب بهدف ضمان عدم العود للفعل الإجرامي.

الإطار النظري للدراسة:

وجد الفعل الإجرامي منذ وجود الإنسان على وجه هذه البسيطة، ولا يخلو مجتمع مهما كان منظما ومتحضرا من وجوده، ومع وجود الفعل الإجرامي وجد العقاب كجزاء عن ارتكابه، ونظرا لارتباط الفعل الإجرامي بحقوق الإنسان فقد كانت النتيجة وجود المسؤولية عن إلحاق الأذى بالآخرين، فالقاعدة الفقهية ترى أن من يضر بحقوق الآخرين يوقع بحقه عقوبة تؤثر على حقوقه، لأن

هدف العقوبة أسمى من أن تكون مجرد عقاب، وفي وجودها حماية لأرواح الأفراد وحقوقهم من كل تعد، لما في ذلك من إصلاح وتهذيب وتأهيل لنفس صاحب الفعل الإجرامي لكي يعود للمجتمع فاعلا إيجابيا، وبه تكون العدالة والتوازن السليم بين الحقوق. وكان العقاب في بداية الأمر طريقا فرديا من خلال المجني عليه أو أهله وعشيرته فكان كل يأخذ حقه بيده وعن طريق أقاربه ولما استشرى الطغيان في استيفاء الحقوق أدى ذلك لامتداد الفعل الإجرامي (بدوي. 2003).

إن الفعل الإجرامي يعتبر من أدق قضايا المجتمع ومن أكثرها تعقيدا؛ حيث شغل عقول المفكرين منذ قديم الأزل، إلا أن أساليب المفكرين القدامى في مواجهة هذه القضية كانت تقوم على التنكيل بالفاعل المذنب باعتباره خطرا يهدد سلامة وأمن المجتمع، إلا أن هذا الأسلوب لم يفلح في حل هذه القضية، واستمرت المحاولات حتى جاءت مبادئ التربية الحديثة تنادي بضرورة نبذ فكرة العقاب للمذنبين، وأصبح الاتجاه إلى تقويم فعل هؤلاء الشباب كي يصبحوا شبابا مقبولة أفعالهم بين باقي الفئات العمرية في المجتمع ، يفيدون المجتمع ويساهمون في رقيه ونموه (شفيق. 1996).

مع مرور الزمن ووجود الدولة تغيرت النظرة العقابية، بعد طول غياب التنظيم. وبالتالي الانتقال من الثأرية إلى الإصلاح والتهذيب واحترام الإنسانية، حتى في الدولة المنظمة اختلف من سالف عهدها إلى الآن فكانت مقتصرة على تنفيذ العقوبة وبأي صورة كانت وبالنتيجة كان الفشل لصاحب الفعل الإجرامي بعد خروجه للمجتمع، أما في الدولة الحديثة وسياستها الجنائية المعاصرة التي تقدم عليها؛ فقد تغير الحال حتى تغير إسم مكان تنفيذ العقوبة من السجن إلى مركز التأهيل والإصلاح الذي يمكن المحكوم عليه من العمل أثناء تنفيذ العقوبة ليرد صالحا إلى مجتمعه المحلي.

ماهية الفعل الإجرامي:

هناك تعريفات عديدة للفعل الإجرامي منها:

1-الفعل الإجرامي هو " عمل أو امتناع عن عمل مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه" (القانون الجنائي بالمغرب. الفصل 110).

2-الفعل الإجرامي هو "كل فعل يستوجب تحمل المسؤولية الجنائية تكفل القانون بيانه وفرض عقوبة على مرتكبه" (بدوي. 2003).

3-الفعل الإجرامي هو "كل فعل يدخل صاحبه تحت طائلة القانون، ويرى البعض أنه مرض اجتماعي، وبالتالي يحتاج الجاني إلى علاج مثل العقاب " (محيا. 2003).

4-الفعل الإجرامي كل نشاط خارجي للإنسان، سواء تمثل في فعل أو امتناع ، يفرض له القانون عقابا، ويقصد بالعقاب هنا" العقوبات" بالمعنى الذي حدده وبينه المشرع من خلال القوانين الجنائية. إنه كل فعل ينبذه المجتمع ويستوجب العقاب بغض النظر عن تأسيس عقوبة له في القانون أم لا.

ويمكن القول كذلك أن الفعل الإجرامي يمكن اعتباره مدخلا سوسيولوجيا لدراسة المجتمع لأنه مرتبط بنظم الضبط الاجتماعي ووسائله في المجتمع، ويعكس الواقع والأحداث الواقعية فيه والجو الثقافي والرأي العام السائد داخله. (حمداوي. 2017).

وبهذا فإن الفعل الإجرامي هو عبارة عن فعل غير سوي، معاقب عليه قانونيا، وهذه العقوبة تمثل عملية الردع لمن يرتكبها، لأجل عدم القيام بتكرارها، إلا أنه في حال العود للفعل الإجرامي، فإن ذلك يمكن رده لمجموعة من المحددات.

محددات ارتكاب الفعل الإجرامي:

كثيرة هي الأبحاث التي اهتمت بموضوع محددات ارتكاب الفعل الإجرامي. وفي هذا الإطار، يرى (جابر. 2006) أن هناك عدة محددات كامنة لارتكاب الأفعال الإجرامية، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- ✓ الكثافة الديمغرافية العالية.
- ✓ التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع؛ فهناك شباب يتمتعون بمستوى علمي ومالي مرتفع وآخرون يعيشون في الحضيض.
- ✓ ضعف الرقابة الأسرية وقلة الوعي.
- ✓ الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والإنترنت.
- ✓ انتشار البطالة بين صفوف الشباب مما أدى لانخفاض مستوى الدخل. إلا أن تزايد نسبة البطالة لا يعني بالضرورة ازدياد نسبة الفعل الإجرامي أو الانحراف إلا أن من شأن ذلك أن يساهم في نمو هذه الظاهرة بشكل أو بآخر.

عتبات ارتكاب الفعل الإجرامي:

لا يقع الفعل الإجرامي دفعة واحدة عادة، بل يمر بعدة عتبات قبل أن يبدأ الفاعل بتنفيذه، فتبدأ فكرة تتردد في الذهن، وسرعان ما تتحول الفكرة إلى تصميم، فيصمم عليها ويعزم على تحقيقها، وهي في كل ذلك لا تعدو أن تكون أمرا داخليا ليس له وجود خارجي، فإذا ما استقرت فكرة الفعل الإجرامي في نفس الفاعل وصمم وعقد العزم على التنفيذ، يأتي دور التحضير، أي لابد من أن يقوم بإعداد الوسيلة اللازمة للارتكاب، فيعد الوسائل التي تختلف باختلاف الفعل الإجرامي المراد ارتكابه، فإذا ما أتم الفاعل إعداد الوسائل اللازمة يبدأ دور التنفيذ وقد يستطيع أن يستمر في تنفيذه دون أن تحول بينه وبين مسعاه ظروف خارجة عن إرادته، فيكون نشاطه في تحقيق الجرمية قد انتهى بتحقيقه النتيجة الإجرامية التي قصدها.

ويمكن إيجاز العتبات التي يمر بها الفعل الإجرامي على النحو الآتي (Manski CHARLES. 1998) :

العتبة الأولى: عتبة التفكير والتصميم على ارتكاب الفعل الإجرامي:

إن تصور الفعل الإجرامي والعزم عليه هو أول عتبات ارتكاب الفعل الإجرامي، لذلك تسمى هذه العتبة بالمرحلة النفسية للفعل الإجرامي؛ حيث إن الفعل الإجرامي فيها محض فكرة أو مجرد إرادة؛ وحيث إن هذه الإرادة الإجرامية هي مصدر القلق والاضطراب في المجتمع، وهي المصدر الذي ينبعث منه الإجرام، وما دام الفعل الإجرامي لا يزال في هذه المرحلة، أي لا يزال فكرة تختلج في نفس الفاعل، فإن أغلب القوانين الجنائية متفقة على عدم إدخال هذه المرحلة في الشروع وبالتالي لا عقاب عليها. فالقانون لا يفرض العقاب إلا على الأفعال التي تتخذ مظهرا خارجيا، أي تلك التي تظهر إلى العالم الخارجي، والعلة في عدم العقاب على هذه العتبة، أن الإرادة الإجرامية، مادامت في دائرة التفكير، فإنها لم تحدث اضطرابا يستلزم تدخل القانون، كما أن النوايا والأفكار أمور نفسية من الصعب إثباتها، والتأكد من وجودها، لأن هذه العتبة ليس لها أي مظهر مادي يمكن ملاحظته.

وبالإضافة على ذلك، فإن عدم العقاب على هذه المرحلة تشجيع للأفراد للعدول عن الفعل الإجرامي، وترك طريق الإجرام، قبل البدء بتنفيذ المشروع الإجرامي، وقد يبدو للباحث للوهلة الأولى أن المشرع يعاقب على بعض صور التفكير والتصميم على ارتكاب الفعل الإجرامي، ولكن الواقع غير ذلك؛ فالقانون لا يعاقب على مجرد العزم والتصميم وإنما على الفعل الخارجي، فالفاعل في هذه الحالة لم يقف عند عتبة التفكير والتصميم، بل أعلن عن اتفاقه، وبالتالي تجاوز عتبة التفكير والتصميم إلى عتبة التنفيذ الكامل للفعل

الإجرامي، كون المشرع ونظرا لأهمية هذه الجرائم فقد رأى تجريم مجرد العزم على ارتكاب الفعل الإجرامي باعتباره فعلا إجراميا قائما بذاته وليس باعتباره عتبة من عتبات الفعل الإجرامي (نجم. 2001).

العتبة الثانية: عتبة التحضير للفعل الإجرامي:

هي عتبة تتوسط التفكير في الفعل الإجرامي والتصميم عليه، وبين البدء في تنفيذه، ويمكن تعريف الأعمال التحضيرية للفعل الإجرامي بأنها تلك الأعمال التي يتهيأ بها الفاعل لتنفيذ الفعل الإجرامي، فهي مظهر خارجي من التصميم والتفكير الجنائي، ولكنها لا تدخل في تنفيذ الفعل الإجرامي. لذلك، الأعمال التحضيرية هي كل فعل يحصل به الفاعل على وسيلة ارتكاب الفعل الإجرامي، كشراء السلاح أو تجهيز المادة السامة أو شراء الأدوات أو الآلات، كما تشمل الأعمال التحضيرية كل فعل يضع به الفاعل نفسه في الموضع الذي يمكنه من الإقدام بعد ذلك على تنفيذ الفعل الإجرامي.

إن العلة من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية تتمثل في ترك الباب مفتوحا أمام الأفراد للعدول عن الفعل الإجرامي، وهذه الغاية مهمة في السياسة الجنائية؛ إذ إنها تحقق مصلحة المجتمع بدرجة أكبر مما يحققها العقاب على جريمة وقعت فعلا. وعلى الرغم من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية لكونها لا تعد شروعا في الفعل الإجرامي إلا أنه لا شيء يحول دون العقاب عليها بوصفها فعلا إجراميا مستقلا، ويكون ذلك عندما تشكل هذه الأعمال خطورة على أمن المجمع فيكون العقاب على هذه الأعمال اعتبارها فعلا إجراميا مستقلا، وليس باعتبارها عتبة من عتبات الفعل الإجرامي (Manski CHARLES. 1998).

العتبة الثالثة: المرحلة التنفيذية:

إذا تعدى الفاعل عتبة العمل التحضيري إلى الفعل الإجرامي وبدأ في تنفيذه، تدخل المشرع بالعقاب، أي إن انتقال الفاعل من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ هو انتقال من حالة الإباحة إلى حالة التجريم، فإذا بدأ الفاعل في التنفيذ وتمكن من تحقيق النتيجة الإجرامية المعاقب عليها فتقع الفعل الإجرامي كاملة، وقد يعجز الفاعل عن تحقيق هذه النتيجة بسبب محددات خارجة عن إرادته فيعتبر فعله شروعا في الفعل الإجرامي (المجالي. 2000).

المقصود بالعود للفعل الإجرامي:

يعرف العود للفعل الإجرامي بأنه "القيام بمخالفة أو جرم أكثر من مرة، وبالتالي فهو عملية التكرار، وبهذا يعرف العائد بأنه الشخص الذي تم الحكم عليه بجريمة سابقة، وقام بأفعال وأعمال مرتبطة بنشاطات إجرامية (أبو أياد. 2022). وبهذا، فإنه يشترط صدور حكم سابق قضائي عليه، وفيما يخص علماء الاجتماع فإن العود يمثل تكرار المخالفات الاجتماعية التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع.

إن العود يعني القيام بارتكاب جريمة أخرى تم القيام بتنفيذ عقوبة سابقة عليه بغض النظر عن مدة العقوبة السابقة. والعود نوعان الخاص والعام، فالخاص يتمثل في القيام بتكرار جريمة من نفس النوع السابق كأن يقوم بالسرقة، ومن ثم يقوم بتكرار السرقة مرة أخرى، أما فيما يخص العود العام فيتمثل في القيام بارتكاب جرائم تختلف بطبيعتها عن الجرائم التي تم اقترافها سابقا، كالقيام بالمشاجرة أو تعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم المعاقب عليها قانونا (السدحان. 1996).

الاتجاهات النظرية المفسرة للعود للفعل الإجرامي:

هناك عدة نظرية ترتبط بتيمة العود للفعل الإجرامي، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

نظرية الوصم الاجتماعي:

تنبني النظرية على أن الانحراف هو صناعة اجتماعية، ويقصد بذلك القواعد والظروف والصفات الفردية. ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين صاحب الفعل المنحرف وغيره، وقد يكون كلا الفعلين متشابها، وقد لا يكون الفعل المنحرف موجودا أو حقيقيا. كما يؤكد بيكر، وهو من أكثر علماء نظريات الوصم شهره، أن رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف هو الذي يخلق الانحراف (الوريكات. 2008).

نظرية السمات:

نجد أن هذه النظرية تنادي بأن هناك سمات شخصية وخصائص معينة تفرض على الأفراد وتحفزهم نحو الفعل الإجرامي، وقد جرت محاولات عديدة من أجل تحديد سمات شخصية صاحب الفعل الإجرامي حسب أنماط الشخصية وميزاتها، وتتضمن هذه الميزات: حالة الاكتئاب، حب الاختلاط بالآخرين، ومشاعر الوضاعة المختلطة باتجاهات السمو والفزع والاعتمادية على الغير. ولا يوجد اتفاق بين أصحاب هذه النظرية على سمات معينة إلا التأكيد على أن أصحاب الأفعال الإجرامية لديهم خلل في شخصياتهم، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مرضى اجتماعيون ولديهم شخصيات غير منضبطة. (BERKOWITZ.2015).

النظرية السلوكية النفسية:

إلى جانب سيجموند فرويد (1856-1939)، يعتبر الباحثين من داخل هذه النظرية أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة، أو بتكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالمحددات النفسية التي يخضع لها الفرد خلال مرحلة الطفولة، وذلك نتيجة للعلاقات الخاصة والأفعال المتبادلة بين أفرد الأسرة؛ حيث تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد وذاكرته وتنغرس جذورها في حياته العاطفية، وتصبح واقعا لا شعوريا لفعله، فإذا كانت حياة هذا الفرد في طفولته قاسية ومليئة بالمتاعب والمشكلات داخل أسرته، فإن ذلك ينعكس على حياته في مراحل عمرية لاحقة، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتكابه فعلا منحرفا، وبالتالي قد يرتكب الفعل الإجرامي.

بالمقابل، إذا كان الطفل يعيش ضمن أسرة يسودها جو من المحبة والألفة، فإن ذلك ينعكس إيجابا على فعله عندما يبلغ ويصبح شابا (العيسوي. 2004). كما يؤكد فرويد أن الغريزة الجنسية (الليبدو) هي مصدر لأي عمل يقوم به الإنسان ويصدر عنه، واعتبرها الأساس لجميع الغرائز الرغبات الفردية تحديدا والإنسانية بصفة عامة.

هذا وقد خلص فرويد إلى أن الفعل الفردي (السلوك) إنما هو خلاصة التفاعل بين ثلاثة مظاهر تقوم عليها النفس البشرية، وهي (المرصفاوي. 1973).

1-الهو : وهو ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة والنزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور، أو ما يسمى بالعقل الباطن (اللاشعور).

2-الأنا : هو الجانب العاقل من النفس، وهو أيضا الجانب الشعوري، الذي يلمس الواقع، ولذلك فهو يحاول أن يقيم نوعا من الانسجام والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى. فإن جانبه التوفيق عمدا إما إلى التسامي بالنشاط الغريزي، أو المحاربة وكبته في منطقة الهو.

3-الأنا الأعلى: وهو القسم الذي يمثل الجانب المثالي من النفس البشرية، ففيه توجد المبادئ السامية، وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدينية والخلقية والاجتماعية، وهذا القسم يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها والتوجيه للنزعات الفطرية.

ويرى عدد من الباحثين من داخل هذه النظرية أن العود للفعل الإجرامي يتم بناء على أليات التعلم بأنواعه كافة، وذلك عن طريق التعزيز الإيجابي أو السلبي أو الحوافز. وهناك من الباحثين من ينقض هذه النظرية بناء على أن القيام بالأفعال الإجرامية يمثل هروبا من الواقع، وليس حصولا على تعزيز إيجابي. ويمكن النظر إلى القيام بالفعل الإجرامي على أنه عملية تعلم اجتماعي، تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي، ومحددات العود للفعل الإجرامي هي محددات مركبة، وغالبا ما تكون ذات ارتباطات متبادلة مع محددات شتى(BRIGHT. 2013).

نظرية عقدة النقص:

مهما تعددت محددات نشأة النقص لدى الفرد، سواء عن قصور اجتماعي أو عضوي، فإنه يثير الأسى والنقمة على صاحبه، مما يؤدي إلى دخوله بخواطر منفرة ومؤلمة يكون مصيرها بالمجمل الكبت في باطن الهو، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى عقدة النقص، وهناك عدة محددات تؤدي لنشوء عقدة النقص فيما يخص الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة انفعالات أليمة، تتماسك بتكرارها وتغوص في اللاشعور، مؤدية إلى عقدة النقص (إبراهيم. 2009).

نظرية العود للفعل الإجرامي:

الفرد في نظر الباحثين في علم الاجتماع إذا تكرر منه الفعل حتى لو كان لم يحكم عليه في أفعاله السابقة، أي متى تكررت مخالفته وارتكابه للأفعال المحرمة، فإنه يعتبر عائدا إلى الفعل الإجرامي. ويظهر اهتمام الباحثين في علم الاجتماع، الجريمة والانحراف تحديدا، بمن تكرر منهم الفعل الإجرامي حتى لو لم يحكم عليهم.

المحددات الموروثة والمكتسبة للعود للفعل الإجرامي:

بين العديد من الباحثين أن العود للفعل الإجرامي مردها لمجموعة من المحددات يمكن رصدها في ما يلي: (العبد الله. 2011):

أولا: محددات وراثية: وهي تتمثل في الخصائص التي يتم نقلها للأبناء من قبل الآباء أثناء عملية الإخصاب، وبالتالي فهي تتكون عند تكوين الجنين.

ثانيا: محددات مرتبطة بالعقل الضعيف: وهي تمثل الصفات والخصائص المرتبطة بالعقول، فمنهم من يقومون بارتكاب الفعل الإجرامي وهم لا يعرفون ما يترتب على هذا الفعل أو ما هي النتائج التي ستعقبه، مثل السرقات

التي توصف بأنها بسيطة والتي لا تحتاج إلى مجهود أو تخطيط، أو مثل التشرد أو التسول.

ثالثا: نوبات الصرع: وهي الاضطرابات التي تتم بشكل مؤقت، وسرعان ما تنتهي، ويعود إلى حالته الطبيعية، إلا أنه خلال فترة الصرع فإنه قد يقوم بأفعال إجرامية لا يعقل نتيجتها.

رابعا: النوبات العصبية: قد يقوم المريض بارتكاب الكثير من الأفعال الإجرامية كالقتل، وقد يعود ذلك إلى دوافع قهرية قد يصعب السيطرة عليها من قبل المريض.

خامسا: العدوانية للتسلط: وهي محددات قد تتمثل في التكوين النفسي يكون ضد السلطة الخالية من العطف والاحترام والتقدير، ويرى ذلك تسلطا بمثابة سبب مباشر في شقاء النشأة، وعقاب التنشئة وتعظيم الأخطاء نتيجة لارتكاب أخطاء بسيطة.

سادسا: محددات قهرية: وهي بمثابة اضطرابات قد تكون نفسية كالوسواس القهري أو العصاب، وقد تتمثل في سيادة فكرة معينة في الفكر دون سواها، وبالتالي يشعر الفرد بالإرهاق وعدم السيطرة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى شعوره بقوة خارجة عن إمكانياته تدفعه لأجل القيام بإيذاء ذاته، وقد يرتد الدافع الإجرامي إلى غيره عندما تدفعه قوة كبيرة للقيام بتعنيف الغير وإيذائهم.

وقد ترجع محددات العود للفعل الإجرامي لمجموعة من المحددات الأخرى التي يمكن إيجازها على النحو الآتي (الجميلي. 2001):

أولا: المحددات الاقتصادية: وتتجلى في البطالة وكذلك الفقر؛ إذ يرى بعض المفكرين أن النظام الرأسمالي يعتبر من المحددات الرئيسة في توزيع الثروات بشكل غير عادل.

ثانيا: المحددات السياسية: قد تتجلى في غياب الديمقراطية وحرية التعبير في الآراء، وكذلك ضعف المشاركة السياسية.

ثالثا: المحددات الاجتماعية: وهي ذات ارتباط وثيق بالتنشئة الاجتماعية والمرتبطة بشكل أساسي بالأسرة، فهي الأساس في التنشئة؛ إذ إن وجود العنف والصراعات الداخلية ما بين الوالدين يؤثر بشكل مباشر على وظائفهما، كما أن المحيط الأسري يؤثر بشكل أساسي على الفعل الإجرامي.

رابعا: التشريعات والقوانين: من بين ما أوجدت لأجله التشريعات والنصوص القانونية مجازاة أصحاب الفعل الإجرامي، وبهذا انطلقت من أن القاعدة الأساسية في العقاب هي " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، ونظرا لكثرة الجرائم وتعدد أصحاب الأفعال الإجرامية، أصبح من الضرورة العمل على تحيين التشريعات والقوانين بما يتواءم مع مقتضيات ومتطلبات العصر، وهذا ما فعلته الكثير من التشريعات المعاصرة، إلا أنه ونتيجة للتغير الاجتماعي فإنها بحاجة لتحيين مستمر.

الدراسات والتجارب السابقة:

دراسة (Brame ROBERT. 2003) هدفت بشكل أساسي إلى التعرف على دور المجتمع المدني في مكافحة مظاهر العدوان الإجرامي عبر الانترنت؛ إذ إن ظهور أنماط جديدة من الجرائم تنفذ عن بعد دون الحاجة إلى الفعل الفيزيقي بموضوع الفعل الإجرامي، مثل: غسيل الأموال وتحويلها عبر الإنترنت، وسرقة البنوك والحسابات التي لم تعد تتطلب السطو على البنك في موقعه الفعلي، وإنما يمكن أن يكون ذلك إلكترونيا بتحويل أرصدة من الحسابات إلى حسابات في دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك تطرقت الدراسة لجرائم الملكية الفكرية والتجسس العسكري الإلكتروني.

دراسة (الخروصي. 2018) حول موضوع المحددات المساهمة في العود إلى الفعل الإجرامي لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات. وابتغت الدراسة تقصي أبرز المحددات المساهمة في العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب سواء كانت محددات اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية أو محددات جسمية، ومن توصيات الدراسة زيادة عدد المشرفين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين والوعاظ في الإدارة العامة للسجون.

دراسة (الشديفات والرشيدي .2016) أعدت الدراسة لأجل التعرف على المحددات المؤثرة في ارتكاب الفعل الإجرامي بالمجتمع الأردني، وركزت بشكل أساسي على المحددات الاجتماعية، وتمثلت عينة الدراسة في (90) من المحكوم عليهم في مراكز التأهيل والإصلاح، وخلصت الدراسة لوجود فروق فيما يخص ارتكاب الفعل الإجرامي وتكرارها مردها المستوى الاقتصادي والسكن وطبيعته، والعلاقة ما بين أفراد الأسرة، ودعت الدراسة إلى ضرورة تأمين فرص العمل للمحكوم عليه عند خروجهم من مراكز التأهيل والإصلاح، والاهتمام بالمجالات السكنية العالية الديمغرافية وتوفير كافة الخدمات اللازمة لأجل تجويدها.

دراسة (Lattimore PAMELA. 2004) هدفت إلى التعرف على البرامج التأهيلية المعتمدة من طرف الإدارة العقابية في السجون الأمريكية، وبيان مدى فاعلية البرامج التأهيلية في تكيف المفرج عنهم اجتماعيا، والوقوف على الصعوبات التي تواجه البرامج التأهيلية في إصلاح وتأهيل السجناء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

- العمل على محو الأمية في أوساط النزلاء، ومساعدة المتعلمين منهم على إكمال دراستهم.
- تنظيم ورشات للتدريب المهني داخل المؤسسة تؤهل النزيل تأهيلا يتوافق ومتطلبات الحياة العصرية، ويضمن له بعد الإفراج مهنة محترمة تمكنه من العيش الكريم في محيطه الاجتماعي.
- إعطاء فرصة للنزلاء ذوي الأسر، وأصحاب الديون منهم، للعمل في بعض المؤسسات الرسمية.
- ضرورة قيام الفاعلين المدنيين بمساعدة أسر النزلاء ذوي الاحتياجات المادية والمعنوية.

وتطرقت الدراسة إلى جانب دور البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود إلى الفعل الإجرامي، ولكنها أغفلت الجانب الشرعي ونظرة الشريعة الإسلامية في منع الفعل الإجرامي والعودة له لدى الشباب، وهو ما ركزت عليه الدراسة الحالية، وأوصت الدراسة بالعمل على إجراء دراسات مرتبطة بالفعل الإجرامي وبواعثه لدى الشباب.

دراسة (Nagin DANIEL. 1991) هدفت إلى رصد محددات العود للفعل الإجرامي، وبينت الدراسة أن هناك ارتباط ما بين البطالة وكذلك الفقر في ارتكاب الفعل الإجرامي، وكذلك زيادة عدد السكان والكثافة في المدن السكنية الأمريكية، وكذلك ضعف في الروابط الأسرية والضبط الاجتماعي كذلك، وبهذا تحولت الأسرة إلى متصدعة ميالة للفعل الإجرامي.

إنها الجرائم تتطلب شكلا جديدا في فهم الفعل الإجرامي وفي وسائل الوقاية والمكافحة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك من يتعامل مع هذه الجرائم بسطحية وسلبية بطيئة لا تتماشيان مع خطورة المرحلة. والتأكيد على أهمية نشر الوعي بين أفراد المجتمع بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الناجمة عن الاستخدامات غير الآمنة للإنترنت والكشف عن الآثار السلبية الناتجة عن تلك الجرائم، لذلك تضافرت الجهود في الولايات المتحدة الأمريكية لكي يكون هناك دور تطوعي للعمل ضد مظاهر العدوان الإجرامي عبر الانترنت، وإعداد الدراسات والبحوث حول نفس التيمة.

دراسة (Manski CHARLES. 1994) ابتغت التعرف على العلاقة ما بين ارتكاب الفعل الإجرامي والتصنيع، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي؛ إذ بينت أن الجرائم تزداد في البيئات الصناعية، وتنخفض في المجال القروي، ومرد ذلك أن البيئات الصناعية تكون العلاقات الاجتماعية ضعيفة وأقرب إلى الفردية، والفرد أقرب إلى الاستقلالية، وبهذا تضعف الجماعات المرجعية التي تردعه عن القيام بفعل غير مقبول مجتمعيا، بعكس البيئة الصناعية التي تزخر بالمشاكل الاجتماعية، وتضعف بها الأخلاق والقيم المبادئ والقيم الأخلاقية للأفراد في المناطق الصناعية من خلال المؤسسات الاجتماعية.

دراسة (طالب.2000) وجدت أن هناك العديد من المحددات لعودة المجرم إلى ارتكاب الفعل الإجرامي منها ما يتعلق بالضغوطات التي تواجهه بعد الإفراج عنه، والتي منها شعوره بالإقصاء الاجتماعي، وبتخلي المجتمع عنه، وإحساسه بالاغتراب عن الواقع، إضافة إلى ذلك نظرة المجتمع السلبية وهذا من شأنه أن يعقد العلاقة ويبعد المسافة بين النزيل وبين الاندماج في المجتمع، فالنقطة السوداء في ملف النزيل أو ما يعرف بالوصمة تشكل عبئا ثقيلا اجتماعيا يصعب على النزيل تجاوزه.

دراسة (Schmidt PETER. 1988) أعدت لغاية بيان العلاقة بين البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، وحاولت الدراسة وصف وتحليل ظاهرة الجنوح في المجتمع الأمريكي بولاية نيويورك، واشتملت على الأحداث المسجلين في المراكز الإصلاحية بالولاية،

ولتحقيق نجاح هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصف، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: مساهمة الوضع الاقتصادي للأسرة في انحراف الأحداث، ووجود علاقة بين حجم الأسرة وجنوح الأحداث، ودور تدني المستوى التعليمي للوالدين في هذه الظاهرة، ووجود علاقة بين الجنوح وأسلوب العقاب المتبع لدى أسر الأحداث الجانحين، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض أوجه التفكك الأسري وجنوح الأحداث.

علاقة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية:

تتجلى هذه العلاقة في استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وتصميم الاستبيان كأداة جمع البيانات. كما تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بهدفها في رصد أبرز محددات العود الرئيسة إلى الفعل الإجرامي. وتتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في نوع الدراسة ونوع المنهج لأجل تحقيق الأهداف المرجوة.

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسة الوصفية / التحليلية التي تهدف إلى وصف موضوع الدراسة ومتغيراتها وتحليل البيانات الأمبريقية، وتحديد أبرز محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب، والوقوف عند مستوى قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من هذه المحددات.

منهج الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لملائمته لخدمة أهداف الدراسة، وهو المنهج الذي يهدف إلى تطبيق المنهج العلمي لأجل وصف ظاهرة أو فعل أو مشكلة اجتماعية، والتقييم والم قارنة، ولا يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة فقط، وإنما يتعداه إلى التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق عن الظروف القائمة من أجل تطويرها وتحسينها. بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة وارتباطاتها، حسب تساؤلات الدراسة وبيان نتائج الدراسة وتقديم توصياتها (القحطاني وآخرون. 2001).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب والمتمثلة في مركز علي مومن، مركز عين السبع، مركز سلا، مركز بن سليمان؛ إذ بلغ عددهم (22)؛ حيث تم تطبيق استبيان عليهم جميعا.

أولا: الجنس:

الجدول رقم 1

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

النوع/ الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	19	86.4
أنثى	3	13.6
المجموع	22	100

يتضح من الجدول رقم 1 بأن الغالبية العظمي من مجتمع الدراسة من الذكور بنسبة 86.4 %، بينما بلغت نسبة الإناث 13.6 % فقط.

ثانيا: السن

الجدول رقم 2

التكرارات والنسب المئوية لمتغير السن لمجتمع الدراسة

العمر/السن	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	2	9.1
31-40 سنة	16	72.7
41-50 سنة	3	13.6
51 سنة فما فوق	1	4.6
المجموع	22	100

الجدول رقم 2 يبين بأن نسبة ذوي الأعمار (31-40 سنة) هي الأعلى؛ إذ بلغت (72.7%) ومن ثم ذوي الأعمار (41-50 سنة) بنسبة بلغت (13.6 %)، يليها ذوي الأعمار (30 سنة فأقل)، بنسبة بلغت (9.1%)، ومن ثم ذوي الأعمار (51 سنة فما فوق)، بنسبة بلغت (4.6 %)

ثالثا: مكان العمل لمجتمع الدراسة

الجدول رقم 3

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير مكان العمل لمجتمع الدراسة

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية
مركز علي مومن	3	13.6
مركز عين السبع	12	54.5
مركز سلا	2	9.1
مركز بن سليمان	5	22.8
المجموع	22	100

يبين الجدول رقم 3 أن عدد المشرفين الاجتماعيين لدى مركز عين السبع، هي الأكبر يليها مركز بن سليمان، ومن ثم مركز علي مومن، ومن ثم مركز سلا.

رابعا: عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل لمجتمع الدراسة

الجدول رقم 4

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل

التجربة في العمل	العدد	النسبة المئوية
سنة – إلى أقل من 3 سنوات	2	9.1
3 سنوات – إلى أقل من 5 سنوات	5	22.7
5 سنوات – إلى أقل من 7 سنوات	8	36.4
7 سنوات – إلى أقل من 9 سنوات	4	18.2
9 سنوات فأكثر	3	13.6
المجموع	22	100

يبين الجدول رقم 4 أن النسبة الأعلى هي لذوي الخبرات (5 سنوات إلى أقل من 7 سنوات)؛ إذ بلغت النسبة (36.4 %)، يليها (3 سنوات – إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت (22.7 %)، ومن ثم ذوي الخبرات (7 سنوات – إلى أقل من 9 سنوات)

بنسبة بلغت (18.2 %)، يليها ذوي الخبرات (9 سنوات فأكثر) ، بنسبة بلغت (13.6 %)، ومن ثم ذوي الخبرات (سنة إلى أقل من 3 سنوات) بنسبة بلغت (9.1%).

أداة الدراسة:

بغية الحصول على المعلومات والبيانات؛ ولتحقيق الأهداف المرجوة، اعتمدت الدراسة على بناء وتطوير استبيان. وهي أداة قياسية تم الاعتماد في بناءها على ضوء أدوات الدراسة في التجارب والدراسات السابقة. هذا وروعي في بناء الاستبيان الدقة والوضوح والبساطة والشمول وسهولة الفهم وجمع البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وللتحقق من مدى صدق أو عدم صدق فروض الدراسة. (أبو النصر، 2017).

وبعد إتمام الاستبيان تم تصميمه بناء على نموذج ليكرت الخماسي. ولقد تألف من جزئين، تضمن الجزء الأول بيانات المعلومات الأولية، والجزء الثاني تضمن الفقرات المتعلقة بموضوع الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

ولأجل التعرف على مدى صدق الاستبيان تم عرضها على (3) محكمين هم أعضاء هيئة تدريس سواء من تخصص علم اجتماع أو علم الإجرام أو القانون الخاص في المغرب. وبالفعل قام الباحث بعمل التعديلات التي تم اقتراحها من قبل هؤلاء المحكمين.

تم استخدام معادلة (كرونباخ- ألفا) لحساب ثبات الاستبيان، والجدول رقم 5 يوضح ذلك:

الجدول رقم 5

معاملات ثبات التجانس لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	ثبات التجانس	عدد الفقرات
1	المجال الأول: المحددات النفسية	0.8541	5
2	المجال الثاني: المحددات الاقتصادية	0.8563	5
3	المجال الثالث: المحددات الاجتماعية	0.7582	6
4	المجال الرابع: المحددات القانونية والتشريعية	0.7824	5
المتوسط الكلي		0.81275	21

يظهر الجدول رقم 5 أن معاملات ثبات الاستقرار والتجانس الخاصة بأداة الدراسة ومجالاتها تعتبر مؤشرات كافية لأغراض اعتماد أداة الدراسة في تطبيقها النهائي، كما ورد في الدراسات السابقة كمعيار للثبات؛ حيث تبين بأن معامل الثبات أكبر من 60 %، وبناء على ذلك تعتبر جميع معاملات الثبات المشار إليها في الجدول 5 من هذه النسبة، هذا وقد بين (Miller,2013) بأنه إذا كان معامل الثبات أكثر من (60 %) يعد ثبات مرتفع، وبناء على ذلك تعتبر معاملات الثبات هذه الدراسة عالية.

عرض بيانات الدراسة:

تم القيام بتوزيع الاستبيان باليد على جميع المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب، وتم جمع الاستبيان باليد مرة أخرى بعد عشرة أيام من تاريخ توزيعه. تضمن الاستبيان درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى 5 فئات؛ حيث تم إدخال هذه الردود على الحاسوب حسب ما هو مبين في الجدول 6.

الجدول رقم 6

درجة الاستجابة ورمزها

درجة الاستجابة	الرمز
موافق بشدة	5
موافق	4
محايد	3
غير موافق	2
غير موافق بشدة	1

وبناء على الرموز المعطاة للاستجابة تم احتساب المتوسط الحسابي للردود بغرض الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وتم الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد "درجة الموافقة"، حسب المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات.

(5-1) / 3=1.23 وبهذا فإن التقدير يمكن إيجازه على النحو التالي (1=2.33 منخفض، 2.34-3.67 متوسط، 3.68-5 مرتفع).

مناقشة نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما أبرز محددات العود للفعل الإجرامي حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب؟

أولا: أبرز محددات العود للفعل الإجرامي:

يمكن تلخيص محددات العود للفعل الإجرامي من خلال الجداول 7، وذلك بالعودة للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية في الجداول أرقام (8، 9، 10، 11).

الجدول رقم 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لردود أفراد العينة المتعلقة بالسؤال الأول

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	المجال الأول: المحددات النفسية	3.4123	1.4124	1	متوسطة
2	المجال الثاني: المحددات الاقتصادية	3.4032	1.3023	2	متوسطة
3	المجال الثالث: المحددات الاجتماعية	3.8935	1.3543	3	متوسطة
4	المجال الرابع: المحددات القانونية والتشريعية	2.3903	1.5162	4	متوسطة

من خلال المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على مجالات الدراسة المشار إليها في الجدول 7، يتبين أن المحددات النفسية تعد من أبرز محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب، تليها المحددات الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية، وأخيرا المحددات القانونية والتشريعية.

السؤال الثاني: ما قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب؟

المجال الأول: محددات نفسية

الجدول رقم 8

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو المحددات النفسية

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب بسبب مكونات الشخصية وتكوينها	3.3062	1.3860	3	متوسطة
2	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن الإدمان على المخدرات	3.9032	1.1266	2	مرتفعة

3	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن اضطرابات عقلية نفسية	3.9194	1.4177	1	مرتفعة
4	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب مرده الفعل المنحرف	3.4839	1.4456	4	متوسطة
5	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب مرده تقليد فعل الوالدين والبيئة المحيطة	2.5000	1.6865	5	متوسطة
المجال الكلي		3.4124	1.4124	-	متوسطة

من خلال المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على العبارات فيما يتعلق بالمجال الأول " المحددات النفسية" ما بين (2.5000-3.9194) يظهر الجدول 8 أن المتوسط العام لردود أفراد العينة حول المجال الأول، بلغ (3.4124) "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.4124) وأن الفقرة 3 حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.9194) وبانحراف معياري مقداره (1.4177) بدرجة متوسطة والتي نصها " العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن اضطرابات عقلية نفسية " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة 2 التي نصها "العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن الإدمان على المخدرات"، الذي بلغ (3.9032) بانحراف معياري مقداره (1.1266). وفيما يخص الفقرة 5 التي نصها " العود للفعل الإجرامي لدى الشباب مرده تقليد فعل الوالدين والبيئة المحيطة"، كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات؛ حيث بلغ (2.5000) بانحراف معياري مقداره (1.6865) بدرجة متوسطة.

المجال الثاني: المحددات الاقتصادية

الجدول رقم 9

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو المحددات الاقتصادية

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
6	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية	2.4677	1.4679	5	متوسطة
7	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن العوز والفقر	3.5806	1.3736	1	متوسطة

8	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب مرده البطالة	3.3387	1.2924	2	متوسطة
9	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن زيادة الأعباء المادية	2.5484	1.3870	3	متوسطة
10	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن ظروف العمل القاسية	2.5323	1.2508	4	متوسطة
المجال الكلي		2.8935	1.3543	-	متوسطة

تباينت المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثاني "المحددات الاقتصادية ما بين (3.5806-2.4677) ويظهر الجدول 9 أن المتوسط العام لردود أفراد العينة حول المجال الثاني، بلغ (2.8935)، "بدرجة مرتفعة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.3543) وأن الفقرة 7 حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.5806) وبانحراف معياري مقداره (1.3736) بدرجة متوسطة والتي نصها " العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج عن العوز وللفقر " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة 8 والتي نصها " العود للفعل الإجرامي لدى الشباب مرده للبطالة " والذي بلغ (3.3387) بانحراف معياري مقداره (1.2924). وفيما يتعلق بالفقرة 6، والتي نصها " العود للفعل الإجرامي لدى الشباب ناتج لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات؛ حيث بلغ (2.4677) بانحراف معياري مقداره (1.4679) بدرجة متوسطة.

المجال الثالث: المحددات الاجتماعية

الجدول رقم 10

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لردود أفراد العينة نحو " المحددات الاجتماعية"

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
11	الإهمال وعدم المتابعة من قبل الوالدين	2.7903	1.3567	6	متوسطة
12	العود للفعل الإجرامي لدى الشباب فعل تناقله وتعلمه من الوالدين	3.5323	1.2508	3	متوسطة

13	تدني المستوى الثقافي للوالدين	3.3065	1.3860	5	متوسطة
14	رفاق السوق لهم دور في العود للفعل الإجرامي	3.4032	1.3115	4	متوسطة
15	الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء	3.7258	1.2953	1	متوسطة
16	أماكن السكن غير الصحية والبيئة المحيطة	3.6613	1.2139	2	متوسطة
المجال الكلي		3.4032	1.3023	-	متوسطة

إن المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثالث" المحددات الاجتماعية" تراوحت ما بين (3.2.79-3.7258). ويظهر الجدول 10 بأن المتوسط العام لردود أفراد العينة حول المجال الثالث، بلغ (3.4032) ، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.3023)، وأن الفقرة 15 حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.7258) وبانحراف معياري مقداره (1.2953) بدرجة متوسطة، والتي نصها " الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة 16 والتي نصها " أماكن السكن غير الصحية والبيئة المحيطة " والذي بلغ (3.6613) بانحراف معياري مقداره (1.2139). وفيما يخص الفقرة 11، والتي نصها " الإهمال وعدم المتابعة من قبل الوالدين للأبناء" كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات؛ حيث بلغ (2.7903) بانحراف معياري مقداره (1.3567) بدرجة متوسطة.

المجال الرابع: المحددات القانونية والتشريعية

الجدول رقم 11

الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة نحو (المحددات القانونية والتشريعية)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
17	إصدار العفو العام في الكثير من الجرائم	1.8387	1.3931	5	منخفضة

18	انعدام القوانين الرامية للإصلاح والتأهيل داخل السجن	2.2190	1.4540	4	منخفضة
19	العقوبة غير رادعة	2.9516	1.5410	1	متوسطة
20	عدم وجود تطوير وتحديث للتشريعات القانونية	2.6935	1.5638	2	متوسطة
21	انعدام التثقيف والتعليم للإصلاح والتأهيل داخل السجن	2.3387	1.6291	3	متوسطة
المجال الكلي		2.3903	1.5162	-	متوسطة

تراوحت المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال المشاريع "المحددات القانونية ما بين (2.9516-1.8387). ويظهر الجدول رقم 11 بأن المتوسط العام لردود أفراد العينة فيما يخص مجال المحددات القانونية والتشريعية، بلغ (2.3903) "بدرجة متوسطة"، وأن الانحراف المعياري العام بلغ (1.5162)، وأن الفقرة 19 حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.9516) وبانحراف معياري مقداره (1.5410) بدرجة متوسطة والتي نصها " العقوبة غير رادعة "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم 20 والتي نصها " عدم وجود تطوير وتحديث للتشريعات القانونية " والذي بلغ (2.6935) بانحراف معياري مقداره (1.5638)، وفيما يتعلق بالفقرة رقم 17 والتي نصها " إصدار العفو العام في الكثير من الجرائم "كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات؛ حيث بلغ (1.8387) بانحراف معياري مقداره (1.3931) بدرجة منخفضة.

اختبار فروض الدراسة:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)

الجدول رقم 12

نتائج اختبار Independent Samples T-Test

لفحص دلالة الفروق فيما يخص متغير الجنس

المجال/ النوع	ذكر (ن = 19)		أنثى (ن = 3)		قيمة T	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		

المجال الأول: محددات نفسية	3.323	1.133	3.591	0.9332	0.958	0.440
المجال الثاني: محددات اقتصادية	2.856	0.578	2.956	0.4219	0.723	0.256
المجال الثالث: محددات اجتماعية	3.397	1.090	3.413	1.0419	0.055	0.958
المجال الرابع: محددات قانونية وتشريعية	2.435	0.653	2.312	0.858	0.635	0.149

نتائج الجدول رقم 12 تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لقيمة (T) عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى (α أصغر من أو تساوي 0.05) لمحددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب " محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية"، حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب؛ إذ إن محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب متشابهة ما بين الجنسين إلى حد بعيد.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير سن مجتمع الدراسة.

الجدول رقم 13

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو (سن مجتمع الدراسة)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
	بين المجموعات	0.026	2	0.013	0.101	0.904

المجال الأول: محددات نفسية	داخل المجموعات	20.763	19	0.131		
	المجموع	20.790	21	-		
المجال الثاني: محددات اقتصادية	بين المجموعات	0.043	2	0.021	0.103	0.902
	داخل المجموعات	32.772	19	0.207		
	المجموع	32.815	21	-		
المجال الثالث: محددات اجتماعية	بين المجموعات	0.069	2	0.035	0.208	0.812
	داخل المجموعات	26.378	19	0.167		
	المجموع	26.447	21	-		
المجال الرابع: محددات قانونية وتشريعية	بين المجموعات	0.253	2	0.127	0.272	0.510
	داخل المجموعات	29.595	19	0.187		
	المجموع	29.849	21	-		

يلاحظ من قيم معاملات مستوى الدلالة المشار إليها في الجدول 13 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية وتشريعية"، حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير سن مجتمع الدراسة.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير مكان عمل المشرف الاجتماعي.

الجدول رقم 14

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو (مكان عمل المشرف الاجتماعي)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول: محددات نفسية	بين المجموعات	3.433	2	0.858	0.745	0.245
	داخل المجموعات	65.616	19	1.151		
	المجموع	69.048	21	-		
المجال الثاني: محددات اقتصادية	بين المجموعات	3.267	2	0.817	3.446	0.621
	داخل المجموعات	13.511	19	0.237		
	المجموع	16.777	21	-		
المجال الثالث: محددات اجتماعية	بين المجموعات	3.196	2	0.799	0.692	0.654
	داخل المجموعات	65.834	19	1.155		
	المجموع	69.030	21	-		
	بين المجموعات	1.981	2	0.495	0.920	0.542

المجال الرابع: محددات قانونية وتشريعية	داخل المجموعات	30.693	19	0.538
	المجموع	32.674	21	-

تظهر قيم معاملات مستوى الدلالة المشار إليها في الجدول 14 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية "حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير مكان عمل المشرف الاجتماعي.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل:

الجدول رقم 15

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول: محددات نفسية	بين المجموعات	0.214	2		0.545	0.652
	داخل المجموعات	20.575	19			
	المجموع	20.790	21	-		
المجال الثاني: محددات اقتصادية	بين المجموعات	0.228	2		0.366	0.778
	داخل المجموعات	32.587	19			
	المجموع	32.815	21	-		
المجال الثالث:	بين المجموعات	0.445	2		0.895	0.445

محددات اجتماعية	داخل المجموعات	26.002	19			
	المجموع	26.447	21	-		
المجال الرابع: محددات قانونية وتشريعية	بين المجموعات	0.234	2		0.413	0.744
	داخل المجموعات	29.615	19	0.538		
	المجموع	29.849	21	-		

من خلال الجدول 15 يتبين أن قيم وأرقام معاملات مستوى الدلالة لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية، حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل.

أبرز نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما أبرز محددات العود للفعل الإجرامي لدى الشباب حسب أراء المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب؟

تشير نتائج التحليل الإحصائي المتوسطات الحسابية لردود أفراد العينة على المجالات بأن المحددات النفسية تعتبر من أبرز محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب، تليها المحددات الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية، وأخيرا المحددات القانونية والتشريعية.

السؤال الثاني: ما قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب؟

سنتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال التعرف على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بفقرات الاستبيان، هذا ويمثل الجدول رقم 16 الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم 16

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لردود أفراد العينة المتعلقة بالسؤل الثاني

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة

1	المجال الأول: المحددات النفسية	3.4124	1.4124	1	متوسطة
2	المجال الثاني: المحددات الاقتصادية	2.8935	1.3543	2	متوسطة
3	المجال الثالث: المحددات الاجتماعية	3.4032	1.3023	3	متوسطة
4	المجال الرابع: المحددات القانونية والتشريعية	2.3903	1.5162	4	متوسطة
المجال الكلي		3.0248	1.3963	-	متوسطة

يلاحظ أن قدرة المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب في المغرب على الحد من محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية" كانت متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.0248)، بانحراف معياري مقداره (1.3963)، ويمكن تأويل تلك النتيجة للجهود التي تقوم ببذلها الجهات المختصة، لذا يجب تحسين بذل المزيد من الجهود للحد من محددات العود للفعل الإجرامي، وهذه النتيجة تتطابق دراسة (Lattimore Pamela. 2004)؛ إذ بينت أن مستويات وفاعليات البرامج التأهيلية كانت متوسطة.

التأكد من فرضيات الدراسة:

أولا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لقيمة (T) عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى (α أصغر من أو تساوي 0.05)، محددات العود للفعل الإجرامي "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية"، حسب إجابات المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب.

ثانيا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير العمر أو السن لمجتمع الدراسة

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية" حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير السن لمجتمع الدراسة.

ثالثا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير مكان عمل المشرف الاجتماعي

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية" حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير مكان عمل المشرف الاجتماعي.

رابعا: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل

تظهر بيانات التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α أصغر من أو تساوي 0.05) إحصائية لمحددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب "محددات نفسية، اقتصادية، اجتماعية قانونية وتشريعية" حسب ردود المشرفين الاجتماعيين في مراكز الإصلاح والتهذيب تعود لمتغير عدد سنوات العمل أو مدة التجربة في العمل.

ثانيا: توصيات الدراسة:

قد لا يختلف الباحثين في التأكيد على أن العمل مع الشباب الخارجين من السجون أو مراكز الإصلاح والتهذيب سواء إبان تخطيط عملية العلاج والتأهيل والتمكين أو خلال فترة النقاهة النفسية والاجتماعية–الرعاية اللاحقة– هي أعمال شاق إنجازها إلا على المؤهل والمدرك علميا للطابع الحضاري لهذا الصنف من الخدمات العمومية على الصعيد الإنساني. هذه الخدمة ذات النتائج المثمرة في كل مجتمع يدركها ويدعم مستوى الرضا الوظيفي للقيمين على إنجاز رسالتها، ليس بالنسبة لصاحب الفعل الإجرامي فقط، بل لأسرته ومحيطه الاجتماعي. فالحرص على صياغة أساليب التعاون المثمر بين الشاب صاحب الفعل الإجرامي إبان وبعد تنفيذ العقوبة أو التدبير البديل لها وبين طاقم الإصلاح والتهذيب في ظل تواصل فعال وتعاون موازي مع الأسرة والمحيط بخلق مزيد من فرص الإصلاح عبرها نتيجة هذه الأساليب من مشاعر الارتياح لأن العمل يركز على الذاكرة ويهتم بالعالم الداخلي لكل طرف من الأطراف المستهدفين من هذه الخدمة العمومية التي تزخر بالتجديد المؤسس على البحث العلمي المتخصص. فالعقوبة ليست مجرد إيلام يحقق الردع العام أو الخاص، وهي فكرة عفى عنها الزمن وكل عمل بها لا يزيد المجتمع الإنساني إلا تهديدا واضطرابا وتخلفا. فإلى أي حد نعتمد العلوم الإنسانية في صياغة مقاربات مكافحة العود للفعل الإجرامي لدى الشباب؟

هناك اجتهادات عملية على صعيد السياسات العقابية، لكنها لا تكفي لمكافحة الفعل العود الإجرامي لدى الشباب في غياب رؤى جديدة تحقق العناية المطلوبة وتيسر للشاب صاحب الفعل الإجرامي تحضر انفعالاته وتقديره لشخصيته، وتسمح للمجتمع بصيانة أمنه على قيم التضامن والتسامح والهدوء والتفكير بالواجب وتوسع إسهاماته في نشر ثقافة التحكم في تحويل التوترات والقلق إلى فرص للإبداع وأفاق للتحضر وتجاوز الضياع والإقصاء وتكوين مفكرين بدل الاقتصاد على تشكيل خادمين ودعاة الاستهلاك. فهل نستطيع التفكير في تحويل المندوبية العامة للسجون إلى المندوبية السامية للتمكين الإنساني ومكافحة والآفات الإجرامية واللااجتماعية؟

إننا في حاجة إلى ثقافة سوسيوتنموية تيسر للأسر والمحيط السوسيواقتصادي ولإدارة الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني ثقافة تتيح لنا الفهم بأن الشاب صاحب الفعل الإجرامي مريض ويحتاج إلى أساليب خاصة في التعامل معه حتى لا يعود لارتكاب الفعل الإجرامي، وأن الأفعال التي قد تصدر منه يجب أن تفهم على أنها مظهر من مظاهر الحالة المرضية، وأن الواجب مواجهتها بوسائل تحرر صاحبها من خطورة أفعاله من خلال كيفية ردودنا بصورة طيبة لشخصه وتفهم عميق لظروفه وذلك بتوفير البدائل المشروعة التي تصونه ضد الوقوع في الفعل الإجرامي من جديد.

إن العناية بشأن التمكين الإنساني ومكافحة الأفات الإجرامية في ظل الراهن الإنساني هي نقطة الالتقاء بين كافة التخصصات المعرفية والعلمية والتقنية الحديثة وبين كينونتنا. فعبرها نستطيع صياغة نقاط الانطلاق نحو تمكين الشاب صاحب الفعل الإجرامي من ميكانيزمات العيش بعيدا عن العود للفعل الإجرامي، بالإضافة إلى تحقيق غاياتنا الأسمى المتمثلة في المجتمع المتحضر اعتمادا على ذواته الفاعلة.

وفي هذا السياق قد نكون في حاجة إلى المزيد من التدقيق في نظمنا القانونية وأجهزتنا الأمنية والقضائية والسجنية، لكننا في أمس الحاجة أكثر إلى التدقيق في سياستنا السوسيوتنموية بالتركيز على شخصية الفرد الإنساني، وفي غياب هذا الاحتياج الملح يمكن القول بالوقوع في المزيد من الانحلالات الإنسانية التي قد تتحول معها مراكز الإصلاح والتهذيب إلى مجالات للحصول على العمل لحساب تجار الممنوعات الذين منهم من اكتشف بأن مركز الإصلاح والتهذيب أداة للاغتناء عبر الاتجار في المخدرات والخمور والكثير من الأفعال الإجرامية.

في ضوء كل هذا، فإننا نرى ضرورة:

- تجويد المجال والسكن، والحد من الاكتظاظ في المدن، وتوفير كافة الخدمات اللوجستية والترفيهية والصحية، والتركيز على المناطق الشعبية والفقيرة لكي لا تكون بيئة حاضنة لاقتراف الجرائم والانحراف.
- زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة لمساعدة الشباب المفرج عنهم من التوافق مع المجتمع مرة أخرى وعدم العودة إلى الفعل الإجرامي مرة أخرى.
- تحسين وتوعية الأسر، والتركيز على التنشئة الاجتماعية المتكاملة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لأجل المحافظة على المعايير والقيم الدينية والاجتماعية.
- تحسين أساليب المصاحبة والعناية للأبناء للشباب، والتركيز على التنشئة الحسنة، القائمة على العطف والحب وكذلك الاحترام.
- زيادة التوعية بأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، وتجنب ارتكاب الجرائم مرة أخرى لما لها من تأثير سلبي على مستقبل الشاب المفرج عنه.
- فتح أفاق جديدة للبحث في موضوع محددات العود إلى الفعل الإجرامي لدى الشباب.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية:

- أبو أياد، عبد الله، 2022، *دروس في منهجية البحث العلمي في الظاهرة الإنسانية*، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط.
- أبو أياد، عبد الله، 2022، *المدخل لدراسة القانون*، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط.
- حمداوي، إبراهيم، 2017، *الجريمة في المجتمع المغربي، دراسة سوسيولوجية*، الطبعة الثالثة، مطبعة دار القلم، الرباط.
- الخروصي، طلال بن ناصر، 2018، *المحددات المسهمة في العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات*، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد 24، العدد 2، القاهرة: أبريل.

- أبو النصر، مدحت محمد، 2017، *مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية*، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الشديفات والرشيدي، أمين، منصور، 2016، *المحددات الاجتماعية المؤثرة بارتكاب الجريمة بالمجتمع الأردني*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، عمان.
- العبد الله، نوري، 2011، *المحددات الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة*، جامعة الأنبار: العراق.
- العوران، حسن سلامة، 2010، شغب السجون في الأردن دراسة تحليلية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 25 (2) 2، عمان.
- إبراهيم، أكرم، 2009، *علم النفس الجنائي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الوريكات، عايد، 2008، *نظريات علم الجريمة*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- جابر، محمد مدحت، 2006، *مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة*، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 35، العدد 1، الكويت.
- العيسوي، عبد الرحمن محمد، 2004، *اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- بدوي، عبد الرحمن عبد الله، 2003، *التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان*، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
- محيا، ناصر بن متعب، 2003، *العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة*. أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- القحطاني والعامري معدي والعمر، سالم، أحمد، معدي، بدران، 2001، *مناهج البحث في العلوم الفعلية مع تطبيقات على SPSS*، المطابع الوطنية الحديثة، الرياض .
- المجالي، نظام توفيق، 2000، *شرح قانون العقوبات*، القسم العام، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان.
- نجم، محمد صبحي، 2001، *قانون العقوبات، النظرية العامة للجريمة*، ط 3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- طالب، أحسن مبارك، 2000، *المجرم السجن المجتمع*. مجلة الفكر الشرطي، 8، (4) الشارقة.
- السدحان، عبد الله، 1996، *محددات العود للجريمة*، مجلة التعاون، العدد 42.
- شفيق، محمد، 1996، *المخدرات والمجتمع*، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة.
- المرصفاوي، حسن، 1974، *الجريمة والعقاب في مصر*، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

- Bright, S, Bishop, B, Kane, R, Marsh, A, Barrat, M., (2013), Kronic hysteria: *Exploring the intersection between Australian synthetic cannabis legislation, the media, and drug-related harm*. Drug Policy Journal, Usa, 24(3): 231-237.

- Brame Robert, Bushway Shawn D, Paternoster Raymond. (2003) *Examining the prevalence of criminal desistance*. Criminology. Usa, 41 :423–448.
- Erkowitz, E., Henry, T., Veeraraghavan, S. Staton, G. (2015), *Pulmonary Effects of Synthetic Marijuana : Chest Radiography and CT Findings*. American Journal of Roentgenology, Usa, 14 (204) : 750-757.
- Lattimore Pamela K, MacDonald John M, Piquero Alex R, Linster Richard L, Visher Christy A. (2004) *Studying the characteristics of arrest frequency among paroled youthful offenders*. Journal of Research in Crime and Delinquency. Usa, 41 :37–57.
- Manski Charles F, Nagin Daniel S. (1998). *Bounding disagreements about treatment effects: A case study of sentencing and recidivism*. Sociological Methodology. Usa, 28 :99–137.
- Miller, D (2013) *Measurement by the physical educator , Why and Low*. (3rd. ed.) Indianapolis, Indiana, WM. C. Brown Communication, INC. Usa.
- Nagin Daniel S, Paternoster Raymond. (1991). *On the relationship of past to future participation in delinquency*. Criminology. Usa, 29 :163–189.
- Pamela Davies, Peter Francis and Chris Greer, (2007), *Victims, Crime and Society*. SAGE Publications book. Usa.
- Piquero Alex R, Farrington David P, Blumstein Alfred. (2007). *Key Issues in Criminal Career Research, New Analyses of the Cambridge Study in Delinquent Development*. New York, Cambridge University Press. Usa.
- Schmidt Peter, Witte Ann Dryden. (1988). *Predicting Recidivism Using Survival Models*. New York, Springer-Verlag. Usa.
- Schubert Carol, Mulvey Edward P, Steinberg Laurence, Cauffman Elizabeth, Losoya Sandra H, Hecker Thomas, Chassin Laurie, Knight George P. (2004). *Operational lessons from the Pathways to Desistance Project. Youth Violence and Juvenile Justice*. Usa.
- Sekaran, U. & Bougie, R. (2013). *Research Methods For Business, A Skill –Building Approach*. 6th. ed., John Wiley & Sons. Usa.

- Smith Douglas A, Brame Robert. (2018). *On the initiation and continuation of delinquency*. Criminology. Usa, 32 :607–629.
- Wolfgang Marvin, Figlio Robert M, Sellin Thorsten. (2020). *Delinquency in a Birth Cohort*. Chicago : University of Chicago Press. Usa.